

تطوير اساليب الترويج الاستثماري (هيئة استثمار الديوانية حالة دراسية للمدة 2009-2018)

Developing investment promotion methods (Al-Diwaniyah Investment Authority) a case study for the period 2009-2018

م. د. سعدية هلال حسن

teacher Dr. Saadia Helal Hassan

جامعه الفرات الاوسط/ الكلية التقنية الإدارية الكوفة

Al-Furat Al-Awsat Technical University

Administrative Technical College / Kufa

Saadiyhasan@atu.edu.iq

الملخص

تتنافس الدول المتقدمة والنامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لمساهمة في تحقيق النمو المستهدف عن طريق تأثيره في سد فجوة الادخار - الاستثمار في الدول المضيفة خاصة في ظل تقلص اعتماد الدول النامية على المديونية الخارجية وانخفاض دعم المساعدات الخارجية إليها. ويتجاوز التأثير الايجابي للاستثمار الاجنبي المباشر ليشمل تحسين أوضاع موازين المدفوعات وللاكتساب المهارات التقنية التسويقية والادارية والتنظيمية الكفيلة بتسهيل نقل التكنولوجيا وتوطينها وتزايد ضرورة الاهتمام بلفت انتباه المستثمر وتمكين جهات الترويج للاستثمار من تطوير وتفعيل عملها بشكل دوري ومن المهم أن يجري التحرك على عدة مستويات منها بناء قاعدة معرفية بشأن القضايا الوثيقة الصلة بنشاط الترويج وضرورة الحصر الدوري لمعيقات الاستثمار ومشاكله، سواء المعيقات على مستوى السياسات والتشريعات والقوانين والاتفاقيات، وكذلك المعيقات الإدارية والترتيبات البيروقراطية المعقدة وغير المحددة والعمل على معالجتها بالكفاءة والسرعة المناسبة ودراسة اتجاهات الاستثمار الأجنبي وضع استراتيجية ترويج واضحة تستند على القاعدة المعرفية .

Summary :

Developed and developing countries are competing to attract foreign direct investment, due to its contribution to achieving targeted growth through its role in bridging the savings-investment gap in host countries, especially in light of the diminishing dependence of developing countries on foreign debt and the decrease in foreign aid support to them. The positive role of foreign direct investment goes beyond the improvement of the balance of payments conditions and the acquisition of technical marketing, administrative and organizational skills to facilitate the transfer of technology, its indigenization and increase. The need to pay attention to drawing the investor's attention and enabling the investment promotion agencies to develop and activate their work periodically. It is important to take action at several levels, including building a knowledge base on issues closely related to the promotion activity and the need to periodically list investment obstacles and problems, whether obstacles at the level of policies, legislation, laws and agreements, as well as Administrative obstacles and complex and unspecified bureaucratic arrangements, working to address them efficiently and with appropriate speed, studying foreign investment trends, and developing a clear promo strategy based on the knowledge base .

1- هدف الدراسة

استهدفت الدراسة معرفة اساليب الترويج الاستثماري وآثاره على جذب الاستثمار

2- مشكلة الدراسة

انحصرت مشكلة الدراسة في تطوير اساليب الترويج الاستثماري بهدف التوسع في جذب الاستثمارات ، وما تقوم به هيئات الاستثمار بعدّها البوابة التي عن طريقها تدخل الاستثمارات المباشرة.

3- فرضية الدراسة

تسعى الدراسة إلى الإجابة على هذه التساؤلات الآتية :

أ- ما هو تأثير هيئات الاستثمار في جذب الاستثمار

ب- ما هي العلاقة بين تطوير اساليب الترويج الاستثماري في جذب الاستثمارات الأجنبية .

ج- ما هي العلاقة بهيئات الاستثمار في جذب الاستثمار .

4- أهمية الدراسة

إنذ موضوع البيئة الاستثمارية والترويج له من الموضوعات المهمة والمرتبطة بالقدرة التنافسية في جذب الاستثمارات المباشرة كمصدر أساسي لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية والخدمية والإنتاجية في ظل ندرة الموارد المحلية وبالتبعية تأثيرها المباشر في بتقليص نسبة الفقر وامتصاص البطالة في المجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطن وزيادة الإنتاج المحلي في ظل سياسة تنوع قاعدة الإنتاج لذا جاءت من هذا المنطلق أهمية الترويج الاستثماري في جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية

الفصل الاول**الاستثمار والترويج الاستثماري وهيئة استثمار الديوانية****المبحث الاول****الاستثمار مفهومه وأهميته و مشاكله**

تتجلى الأهمية الاقتصادية للاستثمار وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية عن طريق التأثير الايجابي الذي يؤدي في النشاط الاقتصادي وتطوره حركياً والارتباط الوثيق الصلة بصورة غير مباشرة ومباشرة ، بمتغيرات الاستهلاك والدخل والادخار ، ومستوى البطالة والتشغيل ، والتنمية الاقتصادية ومعدل النمو .

اولاً/ الاستثمار

هو التضحية المالية بأففاق معين الان في مقابل توقع عائد حدوثه في المستقبل وبذلك يصبح توقع العائد ممثلاً بثمان الحرمان والتضحية وانتظار فترة الاستثمار .

اما في اللغة من ثمر والثمر هو النماء والزيادة واستثمار الاموال في الانتاج .

طريقة الاستثمار على نوعين رئيسيين هما (حسن، 2016: 66)

1- الاستثمار غير المباشر :

هذا النوع من الاستثمار هو قصير الاجل يمتد لأسابيع او اشهر ، وينطوي مفهوم الاستثمار الاجنبي غير المباشر على تلك الاستثمارات الموجهة لشراء الاوراق المالية. فهو توظيف مالي على شكل موجودات مالية مثل الاوراق المالية من اسهم وسندات وقد يتسع ليشمل القروض بكل انواعها في الدولة المضيفة بقصد المضاربة ويسمى هذا النوع من الاستثمارات بالاستثمار المحفظي ويكون هدف المستثمرين هو الحصول على الارباح وتقليل المخاطر وذلك عن طريق توزيع الاوراق المالية .

2- الاستثمار الاجنبي المباشر :

هو تنمية وتوظيف راس المال في دولة اخرى عبر الحدود الوطنية على شكل اصول رأسمالية ثابتة وموجودات مادية ويكون الاشراف على ادارتها من قبل المستثمر الاجنبي الذي يتخذ شكل مجموعة افراد (شركة) او فرد يقوم بنقل الخبرة الفنية والتكنولوجيا . ينص مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر على أنه استثمار طويل الأجل كما بينت منظمة التجارة العالمية (WTO) بأنه امتلاك اصول استثمارية انتاجية تمنح صاحبها نفوذ مباشر في الملكية الكاملة او الجزئية التي تكفل له السيطرة على ادارة المشروع

ثانياً/ اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر

تكمن في قدرته على خلق روابط مع التنمية والنمو والتجارة ومختلف الاطر القانونية والمؤسسية في الاقتصاد وفي جلبه لرؤوس الاموال وبنقل التكنولوجيا والمهارات المحاسبية والتسويقية والادارية الحديثة للاقتصاد وتنويع القاعدة الانتاجية وتوسيع فرص الوصول الى الاسواق العالمية . المرتبطة بالقدرة التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر أساسي لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في ظل ندرة الموارد المحلية وبالتبعية تأثيرها المباشر في امتصاص البطالة وتقليل نسبة الفقر في المجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطن وزيادة الإنتاج المحلي في ظل سياسة تنوع قاعدة الإنتاج لذا جاءت من هذا المنطلق اهمية الترويج الاستثماري في جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية.

وتتمثل حاجة العراق للاستثمار الأجنبي المباشر.(العيساوي،2016: 3):

1- تحفيز الاستثمار المحلي: حيث إن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز الاستثمار المحلي بنسبة 80%، أما القروض فإنها تسهم في تحفيز الاستثمار المحلي بنسبة 40% فقط.

- 2- زيادة معدلات النمو الاقتصادي: يسهم الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي من طريقين: الأول ينشئ رصيذا إضافيا من رأس المال للدول المضيفة، ويضاف إلى مدخرات هذه الدولة أو احتياطي النقد الأجنبي، والثاني يقدم المعرفة التقنية المطلوبة للاستكمال الناجح للمشروع الاستثماري وومن ثمّ يزيد من القدرة الاستيعابية للدولة المضيفة.
- 3- نقل مستويات التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الفنية إلى البلد المضيف، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي من أفضل الوسائل لنقل التكنولوجيا الإنتاجية والمهارات الإدارية.
- إضافة إلى العديد من الفوائد الأخرى مثل توفير السلع والخدمات للسوق المحلية وتوظيف العمالة المحلية واستثمار الموارد البشرية غير الموظفة وتحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الإنتاج وزيادة الدخل القومي.

ثالثا/ المشاكل التي تواجه الاستثمار في العراق (شندي ، 2009: 43)

1- مشكلة الفساد المالي والاداري .

هنالك علاقة بين الاستثمار وبيئة الفساد عكسية فكلما كانت معدلات الفساد عالية في بلد كلما اثر ذلك على الكفاءة الحدية لرأس المال . إن المستثمر لا يتخذ قراره في الاستثمار لان معدل العائد سيكون قليلا في ظل بيئة ضعف الامن والفساد. ظاهرة الفساد لا تقتصر في تداعياتها علي ما تفرزه من سلبيات علي قطاع معين من المجتمع، وإنما تمتد أثارها لتطال أفراد المجتمع وقطاعاته كافة ، ذلك أن لها تأثير مباشر على اقتصاد الدولة بعدّها تعرقل عجلة التنمية الاقتصادية، إضافة إلي أنها تؤدي إلي اختلال التركيبة الاجتماعية للمجتمع، كما أنها تعمل على اعتياد الأفراد لسلوكيات يرفضها كل مجتمع ينشد المحافظة على ما بني عليه من قيم ومبادئ، ناهيك عن تأثيرها على الحياة السياسية حيث تختل قواعد اللعبة السياسية وتبرز أنظمة وهيئات معتمدة على سيطرة رأس المال .

2- مشكلة الاستقرار السياسي . (صالح ، 2020: 5)

عدم الاستقرار السياسي في البلد يؤثر في ثقة المستثمرين. اذ يعد عاملاً مهماً حيث يؤثر تأثيراً رئيساً في جذب الاستثمارات في حالة توافره وله اكبر الاثر في طردها (في حالة غيابه) ايضاً . إن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله او خبرته الى دولة ما الا اذا اطمئن الى استقرار الاوضاع السياسية فيها ، فرأس المال الاجنبي يبحث بطبيعته عن الامان و الاستقرار ولا يمكنه ان يقوم بالاستثمار في ظل اجواء تسودها الازمات المختلفة ، وإن أي بلد لن يتمكن على الاطلاق من الفوز بثقة المستثمرين الاجانب الا اذا اتسم نظامه السياسي بالاستقرار حاضرا ومستقبلا .

3- التعقيدات الادارية

وجود الروتين والبيروقراطية الخانق الذي المستثمر يعانیه وهو ما يتطلب منه التعامل مع الجهات المسؤولة عن الموافقة الرسمية في كل خطوة يضطر الي دفع رشوى والا تعطلت اعماله . هنالك علاقة بين الاستثمار وبيئة الفساد عكسية فكلما كانت معدلات الفساد عالية في بلد كلما اثر ذلك على الكفاءة الحدية لرأس المال أن المستثمر لا يتخذ قراره في الاستثمار لان معدل العائد سيكون قليلا في ظل بيئة ضعف الامن والفساد فيها .

4- مشكلة البنى الارتكازية

إنّ القيام بالمشاريع لا يتطلب الاموال الاستثمارية فقط وإنما يتطلب عواما اخرى مساندة مثل مواد البناء والبنى التحتية ...الخ. إن حالة واقع البنى التحتية يؤثر تأثيرا كبيرا على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين ، ويتمثل بإمدادات الكهرباء المتميزة

بالكفاءة وشبكات النقل المصممة تصميمًا جيدًا ، والطرق، الموانئ، المطارات، والسكك الحديدية ، وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط انابيب النفط والغاز ، و تؤثر الدولة تأثيرًا مهمًا في توفير أو تحسين نوعية هذه الخدمات أو زيادة اتساقها مع المعايير والمواصفات الدولية إذ إن من أهم أساسيات الاستثمار هو ضرورة توفير حد أدنى من خدمات البنية التحتية وتسخيرها لخدمة الاستثمار بأسعار معتدلة كي يستطيع المستثمر مباشرة الاستثمار بتكاليف منافسة.

5- ظاهرة هروب رؤوس الأموال الوطنية

لازالت هناك ظاهرة هروب رؤوس الأموال الى الخارج بسبب الظروف التي يمر بها العراق مما تؤدي الى نقص المدخرات اللازمة للاستثمار ومن ثمَّ حرمان النشاطات الاقتصادية المهمة من الاستثمار النافع للمجتمع .

6- التضخم

إنَّ المعدلات الكبيرة للتضخم التي يعاني منها الاقتصاد تحول دون دخول الشركات الأجنبية الى الاقتصاد العراقي نظراً للاختلالات في الاسعار وتأثيرها على امكانية التنبؤ بتكاليف الانتاج والارباح المتوقعة وخاصة بالمشاريع طويلة الاجل . التضخم له تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الارباح ومن ثم حركة راس المال بالإضافة الى أن له تأثيرًا كبيرًا على تكاليف الانتاج التي تهتم بها الشركات الأجنبية وان لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيقه اثارا كبيرة على معدلات الارباح للاستثمارات القائمة.

المبحث الثاني

الترويج الاستثماري، المراحل ، الهدف ، الدور ، الادوات ، الاهمية

عند خلق الدولة لمناخ استثماري مناسب يمكن أن تكون اجراءات تشجيع وتسهيل الاستثمار ادوات مفيدة في جذب المستثمرين .ويجب أن يكون هناك التزام كامل من الحكومة اتجاه هيئات الاستثمار فمن غير المحتمل ان تحقق هذه الهيئات النجاح في جذب المستثمرين وينبغي أن تمويل هذه الهيئات بشكل كافي من اجل الجذب والحفاظ على الطاقم المؤهل والمحفز .وان تتمتع بقدر من الاستقلالية في رسم السياسات واتخاذ القرارات ومن ثم تصيح اكثر قدرة على جذب الاستثمارات .

اولا / مراحل ترويج الاستثمار (ناجي، 2014: 66)

- رصد آراء المستثمرين الايجابية منها والسلبية .
 - بناء الانطباع العام عن البلد او المحافظة وتسويقها كموقع جاذب للاستثمار .
 - استهداف المستثمر الحالي والمحتمل وتوليد الاستثمار اذ إن فاعلية تقنية توليد الاستثمار مرتبته بمدى ملائمة البيئة الاستثمارية لاحتياجات ومتطلبات انواع معينة من القطاعات الاقتصادية والشركات.
- وتتأثر بعدة عوامل منها : (عبد الرضا ، 2012: 34-36)

- مدى نجاح الرسالة التسويقية التي تبين احتياجات المستثمرين .
- مدى دقة قاعدة البيانات التسويقية
- درجة المهنية التي يتسم بها اسلوب عمل هيئة الاستثمار في التعامل مع المستثمرين .
- فاعلية أنشطة المتابعة التي تقوم بها هيئة الاستثمار لاسيما فيما يتعلق منها بتوسيع القاعدة الاستثمارية والعلاقات التي تكونها .

هذه المرحلة ذات طبيعة شخصية أكثر من المراحل الأخرى لأنها تطور علاقة على أساس شخص - لشخص بين كل من الشركة وشخص محدد داخل هيئة الاستثمار . لذلك تعمل الهيئة على التأكيد من أن زيارة موفد الشركة تسير بيسر وسلاسة وان انطباع ممثلي الشركة سيكون ايجابيا عند مغادرتهم البلد.

اذ عندما تقرر الشركة المستهدفة القيام بزيارة البلد فأنها تسعى الى تحقيق اهداف عدة :

- تقييم ظروف العمل .
- تقييم اوضاع العمالة الماهرة وكلفتها .
- مدى توافر المرافق المناسبة .
- مدى توافر مدخلات الانتاج المحلية .
- تقييم نوعية الخدمة المقدمة من قبل هيئة الاستثمار .
- نوعية الحياة في البلد والمشاعر السائدة اتجاه الاستثمارات الاجنبية واقامة الاجانب في البلد.

ثانيا / اهداف الترويج الاستثماري (زميت الخير ، 2018: 170)

تعدُّ اهداف الترويج الاستثماري عما تريد جهة الترويج تحقيقه خلال فترة زمنية معينة وذلك بالتلازم مع الخطة الاستراتيجية وما ينبثق عنها من خطط وبرامج تنموية تضعها مؤسسات ومجالس التخطيط في الدولة المعينة .وتشمل خطة الترويج مجموعة من المراحل الاساسية تتطلق من بناء الانطباع العام عن البلد او الاقتصاد وتسويقه كموقع مضيف للاستثمار مروراً باستهداف المستثمر وتوليد الاستثمار وانتهاء بخدمة المستثمر وابرز الاهداف هي :

- تجسير الفجوة بين الانطباع السلبي الذي قد يتكون لدى المستثمرين المحتملين عن البلد كموقع مضيف للاستثمار والواقع القائم او تحسين الصورة العامة عن البلد كموقع مضيف للاستثمار .
- توضيح سياسة الحكومة اتجاه الاستثمار الاجنبي المباشر .
- معالجة نقص المعلومات ذات الصلة بالاستثمار والقطاعات الانتاجية والانتاج عن البلد .
- ابراز اي تطور ملحوظ في بيئة الاستثمار سواء على المستوى التشريعي او الاجرائي .
- تمييز البلد او الاقتصاد المعني كموقع فريد وجاذب للاستثمار .

ثالثا / التأثير الترويجي واصلاح السياسات الذي يقوم بها جهاز الترويج للاستثمار(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، 2015: 29)

- اعطاء اولوية لتبني السياسات التي تحسن البيئة الاستثمار بصورة متواصلة .
- التعرف على المشاكل التي يواجهها المستثمر والمستجدة قبل أن تصبح موضع شكوى من قبل المستثمر (الاجنبي والمحلي)
- العمل على الاقلال من الحواجز البيروقراطية والاجراءات المكررة وغير الضرورية.
- تحسين الخدمات المقدمة لأصحاب المشاريع القائمة .
- الدخول في تفاصيل العملية الاستثمارية على مستوى الإدارة والوزارات .
- التصدي لعلاج القضايا الخاصة بالبنى التحتية والاتصالات .

- لعب دور العنصر المساعد مع الاطراف الاخرى .
- اعداد وتنظيم بيانات الاستثمار الاجنبي المباشر بالتنسيق بينه وبين الاطراف الحكومية الاخرى من اجل تعزيز شفافية ومصداقية تلك البيانات واستكمال سجل الاستثمار .

يتطلب قيام جهاز الترويج للاستثمار بالدور الترويجي توافر مجموعة من الشروط :

- ضمان الدعم على اعلى مستوى .
- رصد على اساس علمي للإجراءات ومعالجتها .
- المثابرة والتمتع للعمل الاصلاحى المتدرج بنفس طويل.
- تحمل الضغوط لتحقيق النتائج المتوخاة .
- توافر موارد مالية وبشرية ولوجستية مناسبة .
- بناء شراكات فعالة مع الجهات ذات الصلة والمستثمرين .

رابعا / ادوات الترويج للاستثمار

وعلى صعيد ادوات الترويج للاستثمار وبناء الانطباع العام عن البلد المضيف المستخدمة من قبل جهات الترويج فهي متنوعة ويمكن تقسيمها الى قسمين : (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2017: 45)

1- الترويج المباشر

حيث تقوم الجهة باتباع عدد كبير من وسائل الاتصال المباشر مع المستثمرين المحتملين في مختلف بلدان العالم ويتضمن ابرزها ما يأتي :

- قيام جهات الترويج بلقاء المستثمرين وجها لوجه في اجتماعات خاصة في الداخل او الخارج مع الغرف التجارية واتحادات المستثمرين وكل تنظيمات رجال الاعمال للحديث حول فرص وقطاعات محددة .
- تنظيم احداث وملتقيات وورش عمل متخصصة للترويج وعرض فرص الاستثمار ذات الاولوية ودعوة مجموعات من المستثمرين المستهدفين .
- تنظيم والاشترك في المؤتمرات والندوات والمعارض والفعاليات العامة التي تحظى بحضور مكثف من رجال الاعمال والمستثمرين .
- التواصل الالكتروني والبريدي او الهاتفي المباشر مع قوائم محددة من المستثمرين ورجال الاعمال عبر ارسال مواد تعريفية وفق البنية واضحة.

2- الترويج غير المباشر

حيث تقوم جهة الترويج بالتواصل مع المجتمع الاقتصادي بشكل عام عبر وسائل الاتصال الجماهيري العامة والمتخصصة وتشمل ما يأتي :

- الحملات الاعلانية مدفوعة الاجر في مختلف وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية والالكترونية والتي يجري تنفيذها عادة عبر وكالات متخصصة وانها غالبا ما تستهدف وسائل الاعلام الدولية في اكثر من بلد ولاسيما البلدان المصدرة لرؤوس الاموال .
- حملات العلاقات العامة والتي تستهدف التواصل مع مختلف وسائل الاعلام ولكن عبر مواد تحريرية ومعلومات قابله للنشر الصحفي والاعلامي دون مقابل رسمي لتلك الوسائل ونشر التقارير التعريفية والمعلومات عن البلد ونشر مقالات وتحليلات وتحقيقات واجراء المقابلات مع المسؤولين عن البيئة الاستثمارية وتطوراتها.

خامسا / الترويج الالكتروني واهمية الموقع الشبكي لجهاز الاستثمار (العلاق، 2019 : 15)

اصبحت اقامة موقع شبكي لجهاز الترويج للاستثمار على الأنترنت ضرورة ملحة لنجاح جهاز الاستثمار في بيئة الاعمال الدولية. اذ يعد الموقع الشبكي لجهاز الاستثمار بمنزلة الواجهة والمحطة الاولى التي يقدم جهاز الاستثمار نفسه عن طريقها للعالم لذا يجب أن تكون متسقة وتحافظ على الطابع المميز مما يعزز جهود الترويج الالكتروني .

هذا ويجب أن يجري تصميم الموقع الشبكي بأسلوب مهني ينسجم مع ميزانية وحجم اعمال جهاز الاستثمار مع الالتفات لأهمية التحديث والتطوير بشكل مستمر لمواكبة التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . وتحديد الجمهور المستهدف وتقييم احتياجات الموارد البشرية والمالية بالإضافة الى وضع خطة التنفيذ .

عند الانتهاء من انشاء الموقع الشبكي وبدء العمل به يجب تسويق الموقع الشبكي للهيئة عن طريق تسجيله في محركات البحث الرئيسية والربط المشترك مع مواقع شبكية اخرى .

تقييم جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة

يتم التقييم من مؤشرين رئيسيين : (خليفة، 2017: 24)

1- مؤشر امكانيات البلد في جذب الاستثمار .

2- مؤشر مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في اقتصاد الدولة .

المؤشر (1) - مؤشر امكانيات الدولة في جذب الاستثمار يتناول اربعة محددات اقتصادية رئيسية لجاذبية الاستثمار الاجنبي هي:

أ- جاذبية السوق

- حجم السوق (القوة الشرائية) .
- قدرات الانفاق متوسط دخل الفرد الاسمي .
- امكانية نمو السوق (معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي) .
- ب- توافر العمالة الرخيصة والمهارات .
- تكلفة العامل الواحد .

• حجم القوى العاملة الصناعية .

ج- توافر الموارد الطبيعية .

• استغلال الموارد (قيمة الصادرات من الوقود والخامات) .

• الامكانيات الزراعية (توافر الاراضي الصالحة للزراعة) .

ء- تمكين البنية التحتية .

• البنية التحتية للنقل .

- كثافة الطرق .

- نسبة الطرق المعبدة من اجمالي الطرق .

- طول شبكة السكك الحديدية بالكيلو متر .

- مؤشر الارتباط بشبكة النقل البحري .

• البنية التحتية للطاقة .

• استهلاك الطاقة الكهربائية .

• البنية التحتية للاتصالات .

- عدد خطوط الهاتف لكل 100 نسمة .

- عدد اشتراكات الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة .

- عدد اشتراكات الانترنت لكل 100 نسمة .

المؤشر (2) - مؤشر مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في اقتصاد البلد .

يقيس اهمية ومساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في اقتصاد الدول وفق المؤشرات الفرعية الآتية :

- القيمة المضافة .

- توفير فرص العمل .

- زيادة الصادرات .

- عائد الضرائب .

- دفع الاجور .

- توفير نفقات التطوير والبحث .

- تكوين رأس المال .

ويقيس نجاح الدول في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر تناسباً مع حجم الناتج المحلي الاجمالي للبلد وكما يأتي:

- التصنيف الاول (جذب فعلي مرتفع جدا) .

- التصنيف الثاني (جذب فعلي مرتفع) .

- التصنيف الثالث (جذب فعلي منخفض) .

- التصنيف الرابع (جذب فعلي منخفض جدا) .

الاستثمار في العراق سادسا /

العراق مفتوح امام الاستثمار الأجنبي من حيث المبدأ ولكن الجمود البيروقراطي وعدم اليقين السياسي والمخاوف الأمنية والفساد المالي ، تردع نمو الاستثمار . وهذا يضعف من قدرته على اجتذاب الاستثمار ، فالفساد يضر بالتنمية الاقتصادية ويعرقل الاستثمار عن طريق زيادة تكاليف المعاملات المرتبطة بالاستثمار وهذا يقلل من حوافز الاستثمار الاجنبي المباشر ، الفساد يعد افة اقتصادية واجتماعية تعم القطاعات التي يتواجد فيها شخص او مجموعة من الاشخاص لها قوة وسيطرة والتحكم في صنع القرار ، ويؤثر الفساد اقتصاديا عن طريق اساءة تخصيص الموارد الاقتصادية ورفع الكلف الاجتماعية والتضخم وتثبيط الاسعار وخلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي ويوضح تقرير الشفافية الدولي أن العراق احتل المرتبة 178 عالميا عام 2009 والمرتبة 166،169،168 عالميا للعوام 2016،2017،2018 على التوالي في الفساد. (Corruption Perceptions Index – Transparency International). . ففي عام 2009 بلغ الاستثمار الاجنبي المباشر ب(2) مليار دولار وسجل تدفق استثماري بلغ (3) مليار دولار عام 2013 ثم اخذ بالتناقص ليبلغ (2) مليار دولار حتى عام 2018 والجدول رقم (1) يوضح ذلك.

جدول رقم (1) الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (2009-2018) مليار دولار

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الاستثمار الاجنبي المباشر /مليار دولار	2	1	2	3	3	1	2	2	2	2

(1)The World Bank – Foreign Direct Investment

المصدر :

سابعا / أنشطة الترويج للاستثمار

- لتمكين جهات الترويج للاستثمار من تفعيل وتطوير عملها فمن الضروري أن يجري التحرك على عدة اتجاهات اهمها :
- بناء قاعدة معرفية وثيقة الصلة بنشاط الترويج .
 - ضرورة الحصر الدوري لمعيقات الاستثمار ومشاكله على مستوى السياسات والتشريعات والقوانين والمعيقات الادارية والعمل على معالجتها .
 - دراسة اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر قطاعيا واي القطاعات الاكثر جذبا مع تزايد الاستثمار في عدة قطاعات واهمها القطاعات الاستخراجية والخدمات والصناعات التحويلية .
 - دراسة حركة اللاعبين الرئيسيين في حركة الاستثمار واستطلاع ايها بشكل مباشر في بيئة الاستثمار المحلية .
 - متابعة تحركات الدول المنافسة وخصوصا على صعيد التطورات في مجالات السياسات والتشريعات والاجراءات سواء الايجابية او السلبية .
 - دراسة انماط واهداف الاستثمار الاجنبي ابرزها الباحث عن الموارد بمختلف انواعها سواء كانت مواد طبيعية مثل النفط والمعادن والارض او موارد اخرى مثل العمالة الماهرة الرخيصة او الاستثمار الباحث عن الاسواق سواء كانت اسواق محلية ضخمة من حيث عدد السكان او القوة الشرائية او اسواق محمية بحواجز جمركية او اسواق مفتوحة على اسواق اخرى كبيرة .
 - دراسة سبل تفعيل الدور الايجابي ومدى الترابط والتشابك بين الاستثمار الاجنبي المباشر والاقتصاد المحلي .

- الافادة من تطور النظم الادارية والتسويقية في وضع الاستراتيجية الترويجية .
- اعتماد الدروس التي يمكن الاستفادة من تعلمها من تجارب الدول الاخرى .
- وضع استراتيجية ترويج واضحة لتحديد نوع الاستثمار والى اي القطاعات .

المبحث الثالث

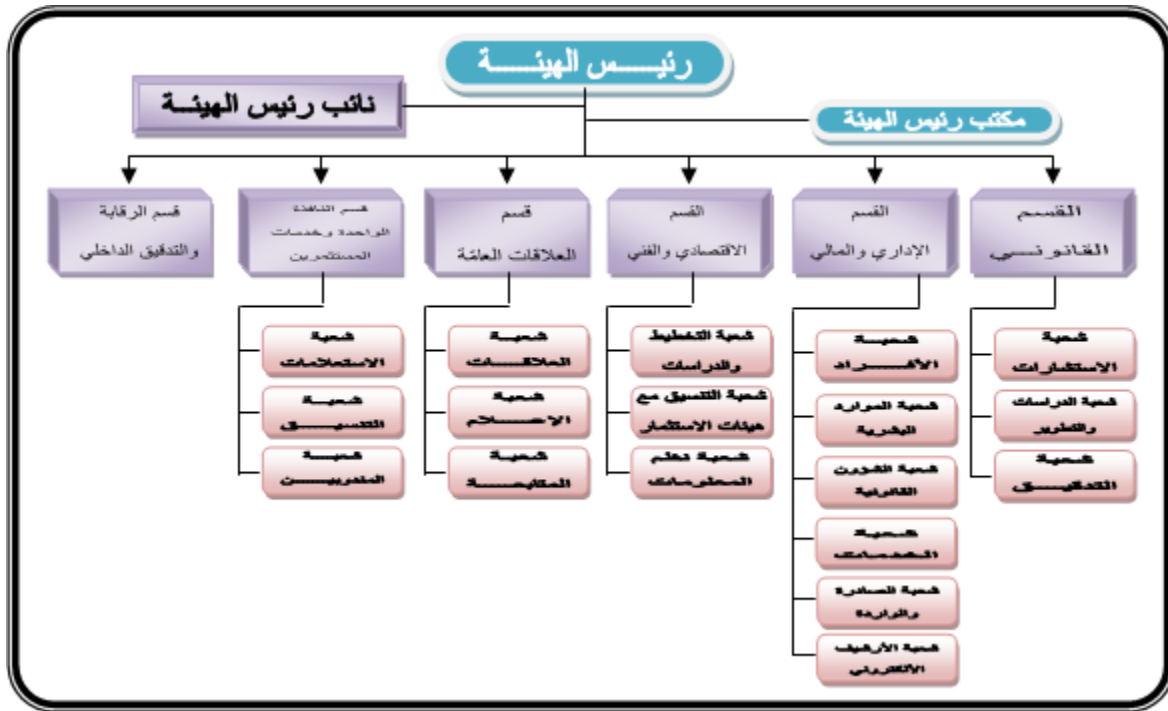
تحليل عملي لواقع احدى هيئات الاستثمار في العراق (هيئة استثمار الديوانية)

تعد الهيئة المصدر الرئيس والمهم للمستثمرين عن طريق اتصالها الفعال والمنظم مع الحكومة والمؤسسات الحكومية المعنية و يمكن بذلك أن تشكل الهيئة قناة اتصال فعالة للمستثمرين ,وكلما كانت الهيئة تتمتع باستقلالية اكبر كانت اكثر فاعلية في رسم السياسات واتخاذ القرارات ومن ثم تصبح اكثر قدرة على اجتذاب الاستثمارات الاجنبية أن مسؤولية اي اقتصاد في اي دولة كموقع استثماري لا يقع على عاتق هيئات الاستثمار بمفردها بل تمتد لتشمل الاطراف الاخرى المعنية كافة بجذب الاستثمارات الاجنبية وهيئة استثمار الديوانية واحدة من الهيئات الاستثمارية العراقية .

1- وفيما يأتي توضيح لاهم اقسام الهيئة (قانون الاستثمار 13 لسنة 2006 المعدل)

اولاً: القسم القانوني. ثانياً: قسم النافذة الواحدة وخدمات المستثمرين ثالثاً: القسم لفني و الاقتصادي. رابعاً: قسم العلاقات. خامساً: . القسم الاداري والمالي سادساً: قسم التدقيق الداخلي والرقابة إضافة إلى مكتب رئيس الهيئة. كما هو موضح في الشكل رقم (1).

شكل (1) الهيكل التنظيمي لهيئة استثمار الديوانية



المصدر: (1)هيئة استثمار الديوانية .

2- استعراض اهم انجازات هيئة استثمار الديوانية منذ تأسيسها (2009 ولغاية 2018) كما هو موضح في الجدول رقم (2) جدول رقم (2) انجازات هيئة استثمار الديوانية خلال المدة (2009-2018) . (هيئة استثمار الديوانية)

ت	الاجازات	العدد	الفرص الاستثمارية المعلنة	العدد	المشاريع الاستراتيجية	العدد/الطور
1-	عدد الاجازات الممنوحة من قبل الهيئة	69	القطاع الصناعي	4	مطار الديوانية مجاز	1
2-	الاجازات الفعلية	37	القطاع الصحي	3	المنطقة الصناعية	طور الاعلان
3-	الاجازات المسحوبة	32	القطاع السكني	3	هور الدلمج	طور الاعلان
4-	المشاريع المنجزة	11	القطاع الزراعي	4	مشروع الاسمنت	فرصة معلنة قديمة
5-	المشاريع قيد الانجاز	8	القطاع الترفيهي الخدمي التجاري	17		
6-	المشاريع قيد الدراسة	15	القطاع التعليمي	1		

المصدر: (1)هيئة استثمار الديوانية.

3- اقسام وشعب هيئة استثمار الديوانية تعاني من بعض المشاكل والمعوقات التي تعترض عملها. وفي ما يأتي استعراض لاهم تلك المشاكل والمعوقات :

اولا / مشاكل ومعوقات القسم القانوني

مشاكل ومعوقات تعيق تطبيق قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 المعدل (هيئة استثمار الديوانية ،2009-2018)

- تأخر اجراءات توقيع العقود الاستثمارية للمشاريع (عقود الايجار والتملك) من قبل الجهات المالكة للأراضي والتي تمتد في بعض الاحيان الى سنوات كالعقود الخاصة بالأراضي العائدة الى وزارة المالية .
- موضوع التجاوزات على الأراضي المخصصة لإنشاء المشاريع الاستثمارية وإيجاد السبل القانونية لرفع هذه التجاوزات كونها تشكل عائق اساسي إمام العملية الاستثمارية ومباشرة المستثمرين بتنفيذ مشاريعهم .
- معالجة وضع الأراضي الشاغرة الممكن استثمارها وحث الدوائر المالكة لها للإعلان عنها وتوظيفها للاستثمار .
- تأخر إجراءات الإفراز والتوحيد بالنسبة لقطع الأراضي المرشحة للاستثمار من قبل الدوائر القطاعية .
- نصت المادة (4/ب) من نظام رقم (7) لسنة 2010 إن تشكيل لجان للمشاريع الاستثمارية التي تقل عن (250) مليون دولار تكون برئاسة مدير هيئة الاستثمار في المحافظة المعنية كون هذه المشاريع هي تخص المحافظات .
- وان وجود ممثل عن الهيئة الوطنية للاستثمار في هذه اللجنة يعد عامل معرقل يتمثل بعدم إمكانية حضوره للمحافظات لكل مشروع استثماري ومن ثمَّ ينطوي على تأخير للعمل .
- الاراضي المخصصة للاستثمار والمثقلة بالحقوق التصريفية .

ثانيا / مشاكل ومعوقات قسم النافذة الواحدة مع

أ- مديرية زراعة الديوانية .

- عدم ترشيح الأراضي الصالحة للاستثمار حيث معظم الأراضي المرشحة تكون مثقلة بالمشاكل (التعاقدية او نزاعات العشائرية او التي لا تتوفر لها طرق يمكن الوصول اليها وتكون على اجزاء من القطع التي تحتاج الى افراز وتغيير جنس) او غير الصالحة للزراعة .
- عدم البت بالأراضي التي يجري توفيرها من قبل مديرية زراعة الديوانية او التي طلبها من قبل الهيئة الابعد اخذ موافقة وزارة الزراعة على تخصيصها مما يتطلب مدة زمنية طويلة على التخصيص .
- عدم ترشيح الأراضي المعدة للاستثمار بشكل دوري سنوي والاكتفاء بالمشاريع الاستثمارية المرشحة للسنوات السابقة .
- عدم توخي الدقة في الأراضي المرشحة للاستثمار وخصوصا الأراضي التي تقع ضمن المناطق الاثرية .

ب- فرع عقارات الدولة .

- عدم الموافقة من قبل فرع عقارات الدولة على افراز او تغيير جنس الأراضي المرشحة من قبلهم الابعد تزويدهم باسم المستثمر المتقدم على الفرص الاستثمارية وتقديم جدوى اقتصادية للمشروع والتي يجري رفعها الى مراجعهم وزارة المالية للحصول على الموافقة مما يتطلب مدة زمنية قد تصل الى اكثر من سنة .
- عدم ترشيح الأراضي الصالحة للاستثمار حيث معظم الأراضي المرشحة تكون مثقلة بالمشاكل وتكون على اجزاء من القطع تحتاج الى افراز وتوحيد وتغيير جنس .
- تتأخر الكتب المرفوعة من قبل عقارات الدولة الى مراجعهم لغرض الموافقة على ترشيح الأراضي المخصصة للعملية الاستثمارية وضمها الى الخارطة الاستثمارية وقد يتطلب ذلك عدة شهور وقد يتجاوز اكثر من سنة .
- عدم ترشيح الأراضي المعدة للاستثمار بشكل دوري والاكتفاء بالمشاريع الاستثمارية المرشحة للسنوات السابقة .

ج- وزارة الاسكان والاعمار والبلديات والاشغال العامة .

- عدم ترشيح الأراضي الصالحة للاستثمار حيث معظم الأراضي الجاذبة للاستثمار يجري عرضها للمساحة بدل الاستثمار .
- تأخر اجابة الكتب المرفوعة من قبل مديرية البلديات او مديرية بلدية الديوانية الى مراجعهم وزارة الاسكان والاعمار والبلديات والاشغال العامة لغرض ضمها الى الخارطة الاستثمارية وقد يتطلب ذلك عدة شهور وكذلك عدم موافقة الوزارة على ترشيحها وموافقتها على عرضها للمساحة بدل الايجار .

د- الدوائر القطاعية الاخرى

- شمول المشاريع الاستثمارية بالتسعييرة الجديدة لأجور الكهرباء مما يعد عامل طرد للعملية الاستثمارية واجحاف بحق المستثمر .

- عدم ايصال خدمات البنى التحتية الى المشاريع الاستثمارية وخصوصا المشاريع السكنية وحسب ما نصت عليه المادة 10/ثالثا/ط من التعديل الثاني لقانون الاستثمار رقم 50 لسنة 2015 .
- -تأخر مديرية التسجيل العقاري بعملية الافراز او تغيير الجنس للقطع المرشحة للعملية الاستثمارية .
- تأخر مديرية التسجيل العقاري بعملية الافراز او تغيير الجنس للقطع المرشحة للعملية الاستثمارية .
- تبني مديرية التخطيط العمراني مجموعة من الاجراءات المطولة لغرض تغيير استعمال القطع المتهيئة للعملية الاستثمارية .
- من اهم المشاكل هو تأخر مصادقات الدوائر القطاعية على متطلبات المشاريع الاستثمارية لفترات طويلة جدا على الرغم من التأكيدات والمتابعات المستمرة من قبل لجنة المتابعة في القسم اضافة وجود بعض التقاطعات بين الدوائر القطاعية حول المحددات الخاصة بكل دائرة.
- عدم اعطاء الصلاحية لمندوبين الدوائر القطاعية ذات العلاقة للسير بأخذ الموافقات الخاصة في الاراضي المتهيئة للعملية الاستثمارية من قبل دوائريهم .
- عدم الموافقة على اقامت المشاريع الاستثمارية من قبل مديرية البيئة الابدع تقديم الاثر البيئي والذي يتطلب اعداده تكاليف مادية يصعب على الهيئة في الوضع الراهن توفيرها وكذلك عدم وجود الصيغة القانونية الادارية لصرف مستحقاتها المالية.

ثالثا / مشاكل ومعوقات القسم الاقتصادي والفني .

- من اهم المشاكل هو تأخر مصادقات الدوائر القطاعية على متطلبات المشاريع الاستثمارية لفترات طويلة جدا على الرغم من التأكيدات والمتابعات المستمرة من قبل لجنة المتابعة في القسم اضافة وجود بعض التقاطعات بين الدوائر القطاعية حول المحددات الخاصة بكل دائرة.
- عدم تعاون الدوائر القطاعية مع المستثمرين في ايصال خدمات البنى التحتية الى المشاريع مثل مجمع الزهراء السكني ومجمع الامل السكني ومدينة السلام السكنية ومجمع الرواد السكني ومشروع دريم لاند الديوانية .
- تأخر مصادقة الدوائر القطاعية على المخططات والتصاميم التفصيلية للمشاريع
- عدم زيارة الدوائر القطاعية مالكة الارض للمشاريع الاستثمارية وابداء الملاحظات عليها .
- تأخر اجابة الدوائر القطاعية على اغلب مشاكل المستثمرين
- ارتفاع اسعار الكهرباء للمشاريع التجارية وعدم تجهيزها بعدادات منفردة لكل محل .
- ارتفاع منسوب المياه في المبزل المجاور لمشاريع السكنية .
- تأخر تصحيح المساحة ودمج القطعتين لمشروع الهدى التجاري من قبل التسجيل العقاري .

رابعاً / مشاكل ومعوقات قسم العلاقات العامة

عمل قسم العلاقات العامة في هيئة الاستثمار يواجه مشكلة :

مالية أن موضوع العملية الترويجية عمليه واسعة الاطار ومن ثم لا يمكن أن تأتي نتائجها المثمرة بدون دعم مالي وتعد فقرة التخصيص المالي من اهم المعوقات التي تعرق عمل القسم حيث إن انعدام التخصيص المالي نظراً لحالة التقشف التي تعيشها البلاد حالياً تعد المشكلة الاكبر التي تواجه عمل قسم العلاقات العامة .

ولابد من الاشارة الى أن المشاريع المنفذة بصوره كامله في مرحلة التشغيل لا تتجاوز 11 مشروع موزعه ما بين تجاري (مولات) وترفيهي (مدينة العاب) ومشروع طبي واحد ومشاريع متوقفة ليس بالمستوى المطلوب تعتمد على الاستثمار المحلي ولتلبية حاجة السوق ولأنتقل من مستوى البطالة في هذه المحافظة الفقيرة .

ولكون هيئة استثمار الديوانية تعاني من مشاكل متعددة فان ذلك يؤثر على عملها بصوره صحيحة وبشكل ايجابي وذلك الكلام مطروق الى كافة الهيئات في العراق التي تعاني من نفس المشاكل .اذن الهيئة الوطنية للاستثمار مازالت دون مستوى الطموح بعملها في جذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية الى داخل العراق وفي ادارة هيئاتها في المحافظات كافة، فهي بحاجة الى تصحيح قانون الاستثمار الذي يعاني الكثير من الهفوات القانونية والادرية وفي تحسين بيئتها الاستثمارية لتمكنها من جذب الاستثمارات .

الاستنتاجات

- 1- إقامة موقع شبكي لجهاز الترويج للاستثمار على الأنترنت اذ يعد الموقع الشبكي لجهاز الاستثمار بمنزلة الواجهة والمحطة الاولى التي يقدم جهاز الاستثمار نفسه عن طريقها باستعراض بيئته الاستثمارية ومدى جاذبيتها في جذب الاستثمار .
- 2- قدرة الاستثمار الاجنبي المباشر على خلق روابط مع التنمية وفي نقل التكنولوجيا وجذب رؤوس الاموال
- 3- الفساد المتزايد يؤثر على الكفاءة الحدية لراس المال.
- 4- يؤثر الوضع الامني والسياسي في نفوس المستثمرين عن طريق القبول او الرفض للاستثمار برؤوس الاموال .
- 5- تعاني هيئة استثمار الديوانية من مشاكل كثيرة على المستويات كافة والتي هي بحاجة الى حلول سريعة من قبل الجهات المعنية بذلك.

التوصيات

- 1- محاربة بؤرة الفاسدين المتعايشة في المفاصل الحياتية كافة عن طريق الندوات والمؤتمرات والبرامج التلفزيونية والنصح الدينية على المواقع الالكترونية كافة .
- 2- لابد من اتخاذ الهيئة الوطنية للاستثمار دور اساسي في عملها لتثبيت قواعد عمل صحيحة والاستفادة من تجارب الدول الاخرى في المجال الاستثماري.
- 3- لابد من تطوير اساليب الترويج الاستثماري بالطرق التي تتيح استقطاب الاستثمارات الاجنبية والمحلية للبلد.

- 4- اقامة ورشة عمل لممثلي الدوائر القطاعية ذات العلاقة لغرض التداول وابداء الملاحظات وسرعة المصادقة على تصاميم المشاريع الاستثمارية وتجاوز الروتين وكذلك ضرورة متابعة تنفيذ ملاحظات الدوائر القطاعية من قبل الاشخاص الفنيين في الشركات الاستثمارية او المكاتب الاستشارية.
- 5- إن تقوم الامانة العامة لمجلس الوزراء والجهات المالكة للأراضي كافة بتوجيه الوزارات بإعطاء معاملة المشروع الاستثمارية اولوية وبالتحديد موضوع توقيع العقود .
- 6- ضرورة اصدار تشريع يلزم الجهات المالكة للأراضي عند ترشيح الاراضي أن تكون تلك الاراضي خالية من الشواغل والمتجاوزين.
- 7- وكذلك العمل على إنهاء العقود الزراعية للعديد من الأراضي غير المستغلة بصورة صحيحة وتطبيق الشروط الجزائية المنصوص عليها في قوانين الإصلاح الزراعي والعقود المبرمة .
- 8- تشكيل لجنة فنية مختصة من قبل الجهات ذات العلاقة لغرض القيام بإجراءات الإفراز والتوحيد للأراضي الاستثمارية اختزالاً للوقت والروتين .
- 9- قيام الامانة العامة لمجلس الوزراء لحث وزارة المالية لغرض ابداء موافقتها على الاراضي المملوكة لها والمثقلة بحق تصرف لأخرين من اجل اقامة مشاريع استثمارية عليها .
- 10- الاسراع بتشريع نظام بيع و ايجار عقارات الدولة لأغراض الاستثمار انسجاماً مع التعديل الثاني لقانون الاستثمار المرقم (50) لسنة 2015
- 11- حاجة موظفي قسم العلاقات العامة الى دخول دورات احترافية تخصيصية في مجال الاعلام والمونتاج والتصوير والترجمة من اجل تطوير امكانياته وتقديم كل ما يمكنه أن يساهم بإظهار الجانب الايجابي للهيئات بطريقة اعلامية ناجعة .

المصادر

- 1- حسن ، د. سعدية هلال (2016)، البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر ، مكتبة دار الايام ، الاردن .
- 2- خليفة ، د. قصي قحطان(2017)، تحليل وتقييم مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر ،المجلة المصرية لعلوم الاقتصادية ، مصر .
- 3- زميت الخير ، د. فرحي كريمة (2018)، سياسة الترويج الاستثماري واهميتها في استهداف الاستثمار الاجنبي المباشر ،مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، الجزائر.
- 4- شندي ، د. أديب قاسم (2009)، واقع الاقتصاد العراقي والاستثمار الاجنبي ، مجلة الكوئ للعلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط ، العراق .
- 5- صالح، د. محمد عبدالله(2020)، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق، بحث على الانترنت، www.nazaha.iq/conf7/conf7-admin.pd .

- 6- عبد الرضا ، د. نبيل جعفر (2012)، دور هيئات الاستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي والمحلي ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 3598 ، البصرة ، العراق .
- 7- العلاق ، د. بشير عباس (2019)، الترويج الالكتروني والتقليدي ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، الاردن ، عمان .
- 8- العيساوي ، د. محمود نصيف (2016)، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد العراقي .
- 9- قانون الاستثمار العراقي المرقم (13) لسنة 2006 المعدل .
- 10- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ضمان الاستثمار (2012)(2015)(2017)، جهات الترويج للاستثمار في الدول العربية الواقع والتحديات .
- 11- ناجي ،حنان عبد الامير (2014) النافذة الواحدة ودورها في تعزيز الفرص الاستثمارية الداخلية والخارجية ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ،العراق .
- 12- هيئة استثمار الديوانية (2009-2018) قسم النافذة الواحدة ، القسم القانوني ، القسم الاقتصادي والفني . (تطبيق عملي)
- 13- Corruption Perceptions Index – Transparency International .
- 14- Economic freedom of the world Annual report ، www.heritage.org
- 15- The World Bank – Foreign Direct Investment